

النزعة التوجيهية في فلسفة الأخلاق المعاصرة بين السلوك والخطاب

*The Directive Approach in Contemporary Ethical Philosophy
between Behavior and Discourse*

Asst. Prof. Dr. Raed Obaeys Mottleb

أ.م.د. رائد عبيس مطلب

Faculty of Arts/University of Kufa

كلية الآداب / جامعة الكوفة

raeed.aljumaili@uokufa.edu.iq

تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٣ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ٣ / ١٣

تاريخ التقديم: ٢٠٢٦ / ٢ / ١٨

ملخص

للأخلاق التوجيهية أهمية كبيرة في سياقات الخطابات العامة، والخطاب الأخلاقي بخاصة، لما له من أثر في توجيه الرأي العام أو الرأي الشخصي صوت، مفاهيم قيمة يراد لها أن تكون محط قبول بين الناس في مجتمع ما. لذلك اهتمت المدرسة التوجيهية بهذا المنهج من الوسائل الناقلة للأخلاق مع مراعاة ما يقبل أو يرفض من هذا التوجيه على أساس من الصدق، والإخلاص في نقل الخطاب الأخلاقي، حتى يكون مؤثراً على السلوك الشخصي، أو السلوك الجماعي، وهنا أتضح لنا أن التوجيه يحتاج إلى استراتيجية واعية في تحديد المقبولات في الوعي العام لدى الأفراد، والانطباعات الشخصية في عبارات التوجيه بأي صيغة كانت قانونية أو أخلاقية أو تربوية أو دينية. وهذا ما يحتاج الى توافق سلوكي بين القول والفعل أولاً، وإلى تحسين الوسائل الناقلة في تناول الخطاب ثانياً، وثالثاً حسن اختيار العينة الاجتماعية التي يوجه لها الخطاب الأخلاقي ومضامينه.

الكلمات المفتاحية: النزعة التوجيهية، الأخلاق التوجيهية، السلوك الاجتماعي، التوجيه الديني، الخطاب التوجيهي

آذار ٢٠٢٦ / شوال ١٤٤٧ هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥٤ / المجلد: ٢

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23393>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي



Submission date: 18/02/2026

Acceptance date: 13/03/2026

Publication date: 30/03/2026

Abstract

Oriental ethics are of paramount importance in the context of public discourse, and especially ethical discourse, due to their influence on shaping public opinion or personal opinion, and on the value-based concepts that are intended to be accepted among people in a given society. Therefore, the orientational school of thought has focused on this method of transmitting ethics, taking into account what is acceptable or unacceptable in this orientation based on truthfulness and sincerity in conveying the ethical discourse, so that it may influence individual or collective behavior. Here, it becomes clear that orientation requires a conscious strategy for determining what is acceptable in the public consciousness of individuals, and for understanding personal impressions of the orientation statements, regardless of whether they are legal, ethical, educational, or religious in nature. This necessitates, firstly, behavioral consistency between words and deeds, secondly, improving the means of conveying the discourse, and thirdly, carefully selecting the social sample to which the ethical discourse and its content are directed.

Keywords: Orientational approach, Orientational ethics, Social behavior, Religious orientation, Orientational discourse.

العدد: ٥٤
المجلد: ٢
العدد: ٢٠
١٤٤٧هـ / ٢٠٢٦م

بين السلوك والخطاب
الزعة التوجهية في فلسفة الأخلاق المعاصرة

مقدمة

شهد تاريخ فلسفة الأخلاق، نظريات كثيرة في التوجيه الأخلاقي، كنمط أخلاقي تربوي، وكنمط تعليمي، في مدارس متعدّدة من المدارس الفلسفية في الأخلاق التي أثّرت في هذا البعد التاريخي منها بحكم ونصائح وتوجيهات ومواعظ وتربية وضبط للسلوك. بدأت مع المدرسة السقراطية التي رسمت وسطاً أخلاقياً افترضت في عدم تجاوزه تحقق التوازن المطلوب في الاخلاق ويحافظ فيها المرء على حكمة القول والفعل من أي زلل أخلاقي بين الأفرط والتفريط.

ومن ثم انطلقت مدارس متعددة تبعاً لفلسفتها في التوجيه بين الميل المادي وبين الميل المثالي في افتراض الأحكام الأخلاقية بما يعزز من أفكارها ويكمل مشروعها وينسجم مع تطلعاتها، فبين الأخلاق المستهجنة وبين الأخلاق المقبولة وبين المتفق عليه الثابت الأخلاقي وبين المتغيرات التي تبقى الطباع البشرية لها ما يشذ عن كل قاعدة ويخالف كل توجيه.

ما مر به تاريخ البشرية من امتداد زمني طويل وأحداث ومتغيرات زمنية وعقلية وفكرية ودينية، تؤكد حقيقة ضرورة التكامل الأخلاقي لأجل الخلاص البشري، ولرفع كل مسببات التناقض بين التوجهات الأخلاقية والنزعات الأخلاقية بين البشر.

فلا قواعد الدين، ولا قواعد الاخلاق، ولا قواعد المجتمع، قادرة على تحقيق ألزام أخلاقي كوني يربط وحدة السلوك بوحدة الفكرة الأخلاقية، وإن كانت هناك ثوابت تربط قواعد الدين بقواعد الأخلاق وقواعد المجتمع، فما هذه الثوابت اذن؟

في هذه الدراسة الفلسفية المعاصرة، نخوض في إشكالية المبادئ العامة والمبادئ الدقيقة عن الأبعاد التوجيهية للأخلاق المعاصرة بين الاجتماعي، والديني، أو الديني، أو الاجتماعي المشترك، للتأكيد على أهمية التوجيه الدائم في تحقيق هذه الشراكة ورفع قيمة التوجيه الإيجابي المقبول بين الأوساط الاجتماعية والدينية أو تقديمها كقواعد أخلاقية قيمة بعيداً عن التضاد الديني والاجتماعي.

يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر النزعة التوجيهية عندما تكون عبر قصدية غرضية في توجيه السلوك الأخلاقي على وفق نهج معين يحمل دلالات دينية أو سياسية أو فكرية.

فهذا البحث جاء على شكل مطالب ثلاثة:

الاول: مفهوم النزعة التوجيهية، والثاني: البعد الاجتماعي في التوجيه الأخلاقي،

والثالث: الخطاب الأخلاقي والسلوك

المطلب الأول: مفهوم النزعة التوجيهية

النزعة التوجيهية: هي القدرة على إيصال الخطاب الأخلاقي إلى الجمهور الموجه إليه بطريقة تنسجم مع مبادئهم وأخلاقهم وتهذيب ما فطروا عليه والتطلع بهم إلى مثل الأخلاق السامية.

إذا كان هذا التعريف يخص البعد الإيجابي من التوجيه، فهناك الأبعاد السلبية من سياسة التوجيه، وجمهور التوجيه، والهدف من التوجيه الأخلاقي السلبي الذي يقصده الموجه.

إذا كان لديه هدف أخلاقي سلبي، أو هدف تجاري نفعي، أو غرض سياسي سيئ، أو تضليل ديني مقصود، المهم يتحقق التوظيف المغرض لهذا الخطاب بهدف تحقيق مخالفة للعقل والمنطق والقواعد الأخلاقية الثابتة في العقل البشري.

إذا افترضنا حدسياً بأن الخطاب الأخلاقي هو خطاب إعلامي في جوهره، وان الحكم الأخلاقي عادةً ما يُصرَّح، أو يُلمَّح بطريقة أو بأخرى، إلى الحقيقة الأخلاقية المتمثلة في امتلاك صفة أخلاقية ما من قِبَل شخص ما. كما رأينا، وتكوين مبدأ أساسي للخطاب الأخلاقي العاطفي. أما أن يكون هذا الافتراض الضمني خاطئاً - أي أنه حتى لو كان الحكم الأخلاقي يُعلم أو يذكر حقيقة ما أو يوجه بطريقة ما، أو أن يكون ليس من جوهر القضية الأخلاقية المقصودة.

إن تقديم التوجيهات الأخلاقية الإيجابية حتى لو افترضنا أن هي مجرد معلومات وليس جوهر الخطاب التوجيهي الأخلاقي، بل هو في أحسن الأحوال تمهيد لهذه الأخلاق الإيجابية، وأن جوهر الخطاب الأخلاقي يكمن في استعماله للتأثير على مشاعر الناس ومواقفهم وبالتالي سلوكهم.

فعندما أطلب منك مثلاً: "يجب عليك دفع المال المطلوب" فأنا في الواقع، لا أذكر حقيقة ما فحسب؛ لكنني لستُ في المقام الأول أو بالضرورة، أسعى لحملك على فعل شيء ما؛ بل أنا، في جوهر الأمر، أخبرك بما يجب عليك فعله، لقد طرحت، السؤال

"ماذا أفعل؟" وقد أجبْتُ على هذا السؤال في الواقع، لا أسعى لحملك، أو تحريكك، أو حنك على فعل ما إن ما أقوله لك هو شيء آخر تمامًا.

قد يترك الخطاب الأخلاقي على سلوكك أثرًا، بل من المرجح جدًا أن يكون الأثر المقصود، للإجابة التي أقدمها لك، ولإصداري ذلك البيان الأخلاقي؛ ولكن لا يزال من الضروري التمييز بين إخباري لك بما يجب فعله وأي آثار أو نتائج، فعلية أو مقصودة، لإخباري لك بذلك - ما أفعله بقولي "يجب عليك سداد المال"، وما قد آمل تحقيقه من خلال قوله ستكون إحدى المزايا العظيمة لهذا التعديل والواضحة بما فيه الكفاية؛ إذ يبدو إنها تمكنا على الفور من تجنب الاستنتاج بأن الخطاب الأخلاقي غير عقلائي في جوهره. إن مشكلة حث شخص ما على فعل شيء ما، أو التأثير على مشاعره لتحقيق تلك الغاية، هي ببساطة مشكلة استعمال وسائل فعالة لتحقيق تلك الغاية؛ حتى لو قررتُ في بعض الحالات أنّ التحدث إلى شخص ما - كبديل، مثلاً، لتخويفه أو إعطائه المخدرات - سيؤثر فيه بشكلٍ أكثر فعالية، فقد لا يهتم إن كان يفهم ما أقوله أم لا، أو إن كان ما أقوله منطقيًا أم لا، فالخطابة الأخلاقية لكي تكون فعّالة عاطفيًا، لا يشترط بالضرورة أن تكون مفهومة، أو حتى معقولة، وستكون صحيحة بشرطٍ وحيد أن تُؤتي ثمارها، لكن فيما يتعلق بالإرشاد، من الواضح أنه يمكن طرح أسئلة توجيهية أخرى تمامًا لإنجاز فعلي أخلاقي يفترض صحته على وفق قواعد ذاتية أو قواعد عمل أو قواعد اجتهادية يُقصد منها الإلزام فقط من دون قناعة الآخرين.

ومن الضروري هنا أن تفهم ما أقوله لك؛ يمكنك أن تسألني عن أسبابي، وأن تُفكّر فيما إذا كانت الأسباب التي أقدمها لك جيدة أم سيئة؛ قد تكون إجابتي على سؤالك هي الإجابة الصحيحة حتى لو لم تقبلها، أو خاطئة حتى لو قبلتها من دون تردد إن طلب الإجابات على الأسئلة العملية وتقديمها هو عمل جوهريّ خاص بالكائنات العاقلة، وعملٌ يمكن تقييمه على أسسٍ عقلانية وهذا هو المفترض.

قد نلاحظ ببساطة فكرة أصحاب المذهب العاطفي بأن من يسأل "ماذا ينبغي عليّ أن أفعل؟ إنما يطلبه للتأثير؛ لأن الخطاب الأخلاقي ليس في المقام الأول، وإن كان في بعض الأحيان عملاً إعلامياً؛ أو أن يكون كذلك عرضاً عاطفياً في بعض الأحيان، وإن كان قد يخدم في نتائجه، التأثير على الناس، أو حثهم على فعل أشياء، أو الامتناع عن فعلها؛ بل هو بالأحرى توجيهي قد ينسجم مع الخطاب العام أو قد يكون معاكساً له. وهنا يحتاج الموجه إلى اعتماد نهج سيكولوجي في تحليل هذه العلاقة بين الموجه المُخاطَب والموجهين المُخاطَبين، فضلاً عن حاجتنا فيه إلى نموذج إرشادي يحمل معه مزيماً من القيم (فروم، ٢٠٠٧، ص ٢٤).

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي في التوجيه الأخلاقي

يمكننا القول إن الخطاب التوجيهي في السياق الاجتماعي هو ذلك النوع من الخطاب الذي يُجاب فيه عن الأسئلة العملية، ويمكن القول إن الخطاب الاجتماعي والأخلاقي هو ذلك النوع من الخطاب الذي يُجيب عن طلبات المعلومات بطريقة أخلاقية تناسب السائل والمجيب، إذا سألتني سؤالاً استفسارياً "أين تسكن؟"، فإن إجابتي: أسكن في النجف مثلاً: هي مثال على الخطاب المعلوماتي؛ وإذا سألتني سؤالاً عملياً "ماذا ينبغي عليّ أن أفعل؟" فإن إجابتي ستكون مثالاً على الخطاب التوجيهي، أي الإلقاء على ما يريد فعله بطريقة خطابية أخلاقية توجي بالقبول، والتعاون، والاستجابة الطيبة.

وهذا أبسط أشكال الخطاب التوجيهي الأخلاقي، وهو أيضاً، بمعنى ما، الشكل الأساسي للأخلاق، فإن أبسط مثال على توجيه شخص ما هو إصدار الأمر التوجيهي البسيط، مثل: كلمة أذهب، وهو أمر قد يؤدي أو لا يؤدي إلى ذهاب المُخاطب إليه - ولكنه على أي حال يُوجه إليه هذا الأمر.

ذهب كارناب سابقاً، أنّ الأحكام الأخلاقية هي مجرد أوامر مُقتنعة نحوياً؛ لأنّ الأحكام الأخلاقية، لها سمات أساسية قد تفتقر إليها الأوامر التوجيهية البسيطة. لكن الأحكام الأخلاقية، تشترك مع الأوامر في السمة الحاسمة وهي أنّها توجيهية، وهذا يعني في الواقع، من وجهة نظرنا أنّ الحكم الأخلاقي - أو على الأقل الحكم الأخلاقي الحقيقي، يصبح نموذجي وغير منحرف عن السياق التوجيهي العام. وإذا كانت القضية تستلزم قضية أخرى، فلا يمكنني بشكل متسق أن أؤكد، أو أقبل، أو أنكر، أو أرفض أي طلب أخلاقي يستوجب التوجيه. وهذا شبيه برأي أصحاب الوضعية المنطقية في الأخلاق الذي يعدون الأخلاق مجرد توصيات ورغبات وعبارات تعجب (مصطفى، ٢٠٠٤، ص ١٣٩).

لا يمكنني بشكل متسق أن أؤكد، أو أقبل الحكم الأخلاقي، على سبيل المثال، "يجب عليك رد المال" أو أنكر، أو أرفض الأمر رد المال الآن، وأن "إنكار" أو "رفض" أمر ما، هو ببساطة، بعد تلقيه، عدم العمل به، وعدم فعل ما يقوله. وبالتالي، فإن أطروحة الأحكام الأخلاقية التوجيهية تعني أن من يقبل الحكم الأخلاقي بأنه يجب عليه أن يفعل، أو يكون ملزم منطقيًا بفعل أو لا وعلى العكس، فإن من لا يفعل عملاً ممنوع منطقيًا من قبول أو تأكيد الحكم بأنه ينبغي عليه الفعل، وإن أي حكم أخلاقي ينبغي عليك فعله أن يكون بالمعنى الذي يدفعك بالضرورة إلى فعل ما، بل بمعنى أن قبولك لحكمي يلزمك بفعل ما، أو أن عدم فعلك، يُشير إلى رفضك لحكمي فبقولي إنه ينبغي عليك فعل أمر ما، فإنني أُخبرك ضمنيًا بفعله؛ وإذا لم تفعل، فأنت لم تقبل ما قلته ولا توجيهه مني، وهذا ما يخفف من الأبعاد الأخلاقية في النزعة التواصلية بين الذوات.

إذن، يُفترض أن الأحكام الأخلاقية تُشبه الأوامر في كونها توجيهية، وهي كذلك بالفعل، نظرًا لعلاقة منطقية وثيقة بالأوامر. لكن لها، ميزة أخرى بالغة الأهمية تُميزها عن العديد من الأوامر على الأقل. قد أطلب منك أن تغادر في هذه المناسبة بالذات نزوة عابرة من دون أن أكون ملزمًا منطقيًا بقول أو فعل أي شيء محدد في أي مناسبة أخرى؛ فأمر "غادر" الصادر إليك "الآن" لا يلزمني باتخاذ موقف معين في مكان آخر أو في أي وقت آخر، وإذا رغبت، في مناسبة أخرى، ربما مناسبة مشابهة تمامًا، في ألا تغادر، فقد أصدر الأمر "لا تذهب" من دون أي تناقض منطقي. لكن الأمر ليس كذلك مع الأحكام الأخلاقية. فالحكم الأخلاقي الذي أصدره في موقف معين يجب أن يستند إلى سمات معينة لهذا الموقف، وأن يُبنى عليها؛ وبالتالي، يجب أن أكون، من باب الاتساق، مستعدًا لإصدار الحكم الأخلاقي نفسه في أي موقف أخلاقي توجيهي يشترك في هذه السمات، ولا يختلف عنها في أي جانب آخر ذي صلة.

إذا التزمتُ بهذا الحكم في قضية ما، فلا يمكنني، من دون مخالفة المنطق أن اصدار حكم مختلف في قضية أخرى، إلا إذا استطعتُ إثبات أن تلك القضية الأخرى مختلفة

في جانب ذي صلة، أو إذا حكمتُ بشكل مختلف في قضية أخرى، فلا أستطيع إثبات اختلافها، فأنا ملزم بتصحيح حكمي الأصلي أو سحبه، فالأحكام الأخلاقية، في الواقع، لا يمكن أن تكون، وقد تكون الأوامر التوجيهية، فريدة تمامًا وبشكل كامل، فعند الحكم على هذه الحالة، فإننا نحكم ضمنيًا على أي حالة من هذا النوع، ولا يمكننا بالتالي أن نحكم بشكل مختلف على حالات أخرى من نفس النوع، فلدينا إذن هناك أطروحة مفادها أن الأحكام الأخلاقية هي نوع من الأحكام التوجيهية، وأنها تتميز عن الأحكام الأخرى من هذه الفئة بكونها قابلة للتعميم.

ويمكن أن نستخلص منها النتائج الآتية:

أولاً: الأحكام الأخلاقية ليست توجيهية بالضرورة، بل ممكن أن تكون أحكام قيمة. وثانيًا: فإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن أن ندعي قابلية التعميم لكل القيم الأخلاقية. ثالثًا: هناك أبعاد توجيهية لا يمكن أن تقتصر في أسلوب واحد، بل تتطلب أساليب متنوعة.

تُعد أطروحة التوجيه الأخلاقي كأطروحة عامة في الخطاب الأخلاقي ليس فقط على مستوى العبارات الأخلاقية، بل حتى في تلك العبارات التي تحمل معنى توجيهي، وإحدى الطرائق التي يمكن بها أن نفهم هذه الأطروحة إنها أطروحة مفادها وجود فئة معينة من العبارات الأخلاقية تظهر بشكل مميز في الخطاب الأخلاقي، ويُفسر معناها جزئيًا على الأقل من خلال أداء "فعل كلامي" معين، ألا وهو "التوجيه" أي في أي خطاب تظهر فيه هذه الكلمات بمعانيها القياسية، فلا بد أن يكون المتحدث في ذلك الخطاب متخذًا أسلوبًا توجيهيًا في ما يُلقيه من كلمات أخلاقية على الآخرين.

قد يظن المرء في الوهلة الأولى أن هذه الفرضية العامة حول ورود الكلمات الأخلاقية في الخطاب، خاطئة بشكل واضح لدرجة أنه لم يُصدق بها قط. كيف يُعقل أن يُفترض أن الخطاب الأخلاقي، بكل تنوعه الذي لا حصر له تقريبًا، من حيث الأشكال والسياقات، أن يتكون أساسًا ودائمًا من أداء أي فعل كلامي منفرد؟ لا أحد يفكر في قول

هذا عن الخطاب بشكل عام: لكن الخطاب الأخلاقي والخطاب الذي ترد فيه كلمات أخلاقية، ليس أقل تنوعاً، إن لم يكن أقل تنوعاً على الإطلاق، من ذلك الخطاب العام؛ فهناك على الأقل عشرات الأشياء التي قد يفعلها أولئك الذين يستعملون الكلمات الأخلاقية في هذا الخطاب وقد تتضمن أبعاداً توجيهية أو لا تتضمن.

قد يصفون، بالتأكيد؛ ولكن أيضاً قد ينصحون، ويحثون، ويتضرعون؛ ويأمرون، ويدينون، ويستنكرون؛ ويعقدون، ويعترفون، ويتعهدون؛ وما إلى ذلك. ولكن يمكننا أن نلاحظ في العامل التفسيري المحتمل للحقيقة الأخلاقية الواضحة في الخطاب الأخلاقي أن يُفكر أولاً في هذا الخطاب ونوعه على أنه يحدث في سياق واحد محدد - وهو السياق الذي يوجه فيه متحدث ما إلى آخر حكماً أخلاقياً بشأن مسار عمل متاح حالياً، وربما يتعين على ذلك الشخص الآخر اتخاذه؛ حيث يسأل شخص "ماذا أفعل؟" ويجيبه شخص آخر على سؤاله. يكون هذا التقييد شبه الواعي للسياق موجوداً بالفعل، ونلاحظ ذلك أيضاً، في المذهب العاطفي؛ لأن السياق الذي يحدث فيه المرء عادةً "تأثيراً" هو السياق الذي يتحدث فيه إلى طرف آخر مع مراعاة سلوكه الحالي أو المستقبلي وقيمة ما يوجه به من معانٍ أخلاقية يصدرها متحدث عادةً إلى آخر مع مراعاة ما يجب على ذلك الآخر فعله.

والآن، ليس من الخطأ الفادح القول عن الأوامر، إنها مرتبطة، إن صح التعبير، بأداء فعل كلامي معين. وليس من الخطأ الفادح القول، أي إن من ينخرط في خطاب الأوامر والتوجيه أن يقوم فيه، بحكم ماهية الأوامر، بأداء الفعل الكلامي المتمثل في إخبار شخص ما بما يجب عليه فعله. وفي حينها تكون النفس فرحة يقول سبينوزا "عندما تعتبر النفس ذاتها وقدرتها على الفعل، فإنها تكون فرحة، ويكون فرحها أشد بقدر ما يكون تخيلها لذاتها ولقدرتها على الفعل أوضح" (سبينوزا، ٢٠٠٩، ص ١٩٩).

لكن إذا كان المرء، يُقيد انتباهه، بنصف وعي، على أنواع السياقات التي تظهر فيها الأوامر بشكل طبيعي، فقد يبدو من المعقول القول إن "الحكم الأخلاقي" يتكون أيضاً

من أداء فعل كلامي محدد، أو يرتبط به، ألا وهو فعل الوصف. لكن هذه ليست، في الواقع، حقيقةً عن الحكم الأخلاقي، ولا بالتأكيد ليست حقيقةً عن الكلمات الأخلاقية؛ بل قد تكون حقيقةً، في أحسن الأحوال، عن فئة معينة من العبارات الأخلاقية التي قد تصدر بشكل طبيعي في ذلك النوع من المواقف. لكن إذا كان هذا التضيق الشديد لم يُلاحظ تقييد في السياق فقد لا يُلاحظ أيضًا العبث الفادح للأطروحة المعممة عن أهمية التوجيه الأخلاقي في الغالب.

ومع ذلك، لا يمكن رفض الأطروحة التوجيهية بعد؛ لأنها ليست مجرد العبث الفادح الذي تناولناه للتو على الرغم من أن هذه العقيدة الخاطئة بوضوح قد طُرحت باسمها - بل وحتى، على حساب مفارقة يائسة، تم الدفاع عنها صراحةً - فإن الأطروحة قابلة لتفسير أقل عبثية بكثير في الواقع، ربما تمكنت العقيدة الخاطئة من السيطرة على الساحة ليس فقط، لأن القيود المذكورة أعلاه شبه الواعية قد أخفت سذاجتها الكاملة، ولكن أيضًا لأنها لم تُميز بشكل صحيح عن العقيدة الأكثر معقولة التي علينا الآن دراستها.

العقيدة الأكثر معقولة، هي ان الخطاب الأخلاقي توجيهي بمعنى أنه في هذا النوع من الخطاب، توجد علاقة خاصة جدًا بين الأقوال والأفعال.

هنا يمكننا أن نلقي نظرة أخرى على المقارنة مع الأوامر لنفترض أنها أصدرت إليك الأمر "أنقذ ذلك الحيوان"؛ في ماذا يتكون قبولك لأمر؟ يبدو إنه يجب أن نقول: إنه يتكون من قيامك بما أقوله، أي إنقاذ ذلك الحيوان. بشكل عام، يمكننا القول إن الخطاب الأمري هو ان قبول ما يُقال بهذه الطريقة يتكون من فعل مناسب من جانب أولئك الذين يُوجّه إليهم، فأنت لم تقبل ما قلته إذا لم تفعل كما أقول. الآن يُعتقد أن الخطاب الأخلاقي مماثل في هذا الصدد، فهو أيضًا توجيهي. فلسنا مضطرين إلى التنبؤ على الرغم من أنه يفعل ذلك أحيانًا، فالمغالطة الواضحة إلى حد ما بأن إصدار أمر أخلاقي يعني دائمًا إخبار شخص ما بما يجب عليه فعله؛ لكن يمكننا ويجب علينا أن

نقول إن أي قضية في الأخلاق، مهما كان غرض المتحدث من طرحها، هي من النوع الذي يتطلب قبولها التصرف بطريقة معينة، فعلاوة على ذلك وبما أن الأحكام الأخلاقية قابلة للتعميم في الغالب على المتحدث نفسه و تنطبق على الآخرين على عكس الأوامر التوجيهية، فإن أي قضية في الأخلاق تلزم المتحدث أيضاً بالتصرف بطريقة معينة؛ فإن لم يتصرف على هذا النحو، فهو لا يعني ما يقول ونقصد هنا التوجيه غير المباشر الذي يساق مع الأمثلة، فليس الأمر فقط أن الأفعال أبلغ من الأقوال، كما يقال، بل في حالة الخطاب التوجيهي، تؤكد الأفعال الأقوال أو تدحضها، فمن خلال الفعل "نقبلها" أو "نرفضها" وبالطبع، ليس من الخطأ بأي حال من الأحوال القول بأن الخطاب الأخلاقي توجيهي بهذا المعنى؛ إذ ينبغي لنا جميعاً أن نتفق إذا ما لو سألنا شخصاً: ما هي مبادئه الأخلاقية؟" فإن الطريقة التي يمكننا من خلالها التأكد من الحصول على إجابة صحيحة هي بدراسة أفعاله". وهنا يتحقق مقياس الفعل مع شرط الصحة، على وفق مقياس الأفراد والمجتمع، وقد يكون معيارها في القياس بعيداً عن العقلانية (مغنية، بلاط، ص ٢٦). فإن وجود هذا النوع من الترابط الوثيق بين الأقوال والأفعال في الخطاب الأخلاقي هو من يوضح أثر التوجيه الأخلاقي في أخلاق الآخرين، وإن كان هناك اختلاف بين وجهات الأخلاقيين النظريين والاتفاق الغالب بين الأخلاقيين العمليين (جعفر، ١٩٦٨، ص ١٦٢)، إلا أن هناك أهمية كبيرة للأخلاق العملية تتضح من خلالها كوامن الضمير الأخلاقي (يوسف، ٢٠١٨، ص ١٤). وهنا يجب علينا أولاً أن ننظر فيما إذا كانت، الفرضية التوجيهية صحيحة بهذا المعنى، وأن المذهب القائل بهذا الترابط بين الأقوال والأفعال قائم على الخطاب الأخلاقي تحت تأثير التوجيه الأخلاقي، وأن الأخلاق التوجيهية بدت مقنعة للكثيرين؛ لأنها لا تؤكد هذا الترابط فحسب، بل تسعى إلى تفسيره.

نعود هنا، مرة أخرى، إلى مواجهة التأثير المغربي للنموذج الإلزامي. من الصحيح القول إن قبول الأمر "أنقذ ذلك الحيوان" هو ببساطة إنقاذ فعلي للحيوان، وبالتالي

لدينا هنا حالة علاقة وثيقة للغاية بين الأقوال والأفعال، هذه العلاقة في هذه الحالة، علاوة على ذلك، قابلة لتفسير بسيط نسبيًا. فعل -أو ربما عدم فعل- إنقاذ ذلك الحيوان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأقوال المعنية، حيث إن الأقوال تحدد مسار العمل هذا؛ ولهذا السبب، فإن مسار العمل هذا يُعد قبولًا لما قيل، وأي مسار عمل آخر يُعد رفضًا له، تقول أطروحة التوجيه ويوجي اسمها ليس فقط بشكل معقول، انه في الخطاب الأخلاقي توجد علاقة وثيقة مماثلة بين الأقوال والأفعال، ولكن أيضًا، بشكل أقل معقولة، ان هذه العلاقة قائمة هنا لنفس السبب: فالأقوال تحدد، والأفعال متوافقة، أو غير متوافقة مع الأقوال بقدر ما، ولأنها، تتبع أو لا تتبع التوجيه المعطى. ليس الأمر بالضبط، كما هو الحال في الرأي العبي ان إصدار حكم أخلاقي هو في حد ذاته توجيه فعلي دائمًا؛ بل إن الأمر أن أي حكم أخلاقي إما أن يكون، أو يفترض، أو يستلزم، أو كلاهما، وصفة. وكما ذكرنا سابقًا، فهو "يستلزم أمرًا"؛ وبفضل ذلك تنشأ علاقتنا هنا بين الأقوال، والأفعال، ويمكن القول إن الخطاب الأخلاقي بشكل عام "موجه للفعل" على وفق مبدأ القدوة الذي يربط الفعل بالقول بشكل غير ازدواجي ولا متناقض بل بالفعل الصادق. (عبد الرحمن، ٢٠٠٠، ص ٩٩)

لكن لماذا، قد نتساءل الآن، ينبغي تفسير هذه العلاقة بهذه الطريقة؟ ربما ظن البعض - بل كتب بعضهم وكأنهم ظنوا - أنه يجب تفسيرها بهذه الطريقة؛ لأنه لا توجد طريقة أخرى؛ فالطريقة الوحيدة التي يمكن أن تكون بها الأفعال متوافقة، أو متنافرة، مع الأقوال هي أن يكون فعلها، أو لا يكون، ما تنص عليه الأقوال. لكن من الواضح تمامًا أن هذه ليست الاحتمالية الوحيدة؛ فهناك عشرات الاحتمالات الأخرى. قد أعبّر عن إعجابي بالرقص الحديث، وقد يُظهر سلوكي أنني لا أحبه على الإطلاق، قد أقول إنني أريد مجتمعا بلا طبقات، وقد تكشف أفعالي أنني في الحقيقة لا أريد شيئًا كهذا، قد أعبّر عن عزمي على أن أكون لطيفًا مع الأطفال دائمًا، وأنصرف بما يُظهر أنني كنت غير صادق تمامًا في ذلك (J.Gensler, 2025.p63).

المطلب الثالث: الخطاب الأخلاقي والسلوك

قد لا يتفق الخطاب الأخلاقي مع السلوك الفردي أو الجماعي، لوجود حالة من المفارقة الأخلاقية التي لا تقبل بقبوله في الأوساط الاجتماعية، أو النفور من الشخص الذي يصدر نفسه صاحب خطاب أخلاقي، بالنتيجة يكون متناقياً مع سلوكه، ويصعب من قبوله أو نفاذه في فئات الآخرين. وعلى ذلك يقول سبينوزا: "لا يعدوا السلوك وفق الفضيلة تماما إلا أن يكون سلوك المرء وعيشه وحفظ لكيانه وفقاً لما يمليه العقل، وعلى أساس مبدأ السعي إلى ما فيه مصلحته الخاصة" (سبينوزا، ٢٠٠٩، ص ٢٣٥). وهذا يعني أنه يتلقى التوجيه الأخلاقي وفقاً لما يحقق تلك المصلحة العقلانية.

فالحقيقة الأخلاقية لا تدرك عبر الأطروحة التوجيهية، بل بما سبق قوله هو ما ترجمه أفعال الموجهين والموجهين. نعتقد أننا ندرك أن الأطروحة "التوجيهية" تخطئ، في جوهرها في الغالب في محاولتها بالإجابة عن سؤال قد يبدو صعباً أي سؤال لا بد من أن تكون أي إجابة عليه خاطئة. فالخطاب الإلزامي، ويمكننا القول بشكل معقول، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلوك بطريقة ما؛ وهنا يمكننا أن نتساءل: بأي طريقة تحديداً؟ الآن هذا سؤال، كما هو الحال، له إجابة جيدة جداً؛ لأنه بحكم طبيعة الأوامر، فمن الصحيح عموماً القول بأن من يصدر أمراً، ويستعمل تعبيراً أمراً، يطلب من شخص ما أن يفعل شيئاً، وقد يتوافق سلوك هذا الشخص أو يخالف ما قيل في الخطاب الأخلاقي وإن كانت النتيجة العواقبية مخالفة لما يحقق رغبة الفرد وسعادته (سليم، ٢٠٢٥، ص ٣٢٣). وهذا ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلوك: بأي بطريقة تحديداً لكننا هنا أمام سؤال بلا إجابة؛ لأنه في حين أن التعبيرات الأمرية تُشكل فئة نحوية معينة تُستعمل عناصرها (تقريباً) بشكل قياسي لغرض واحد في نوع واحد من المواقف، فإن "الأخلاقي" يتسم بتعبيرات بتنوع نحوي هائل، وقد تظهر في أنواع مختلفة جداً من المواقف، ويمكن استعمالها في القيام بالعديد من الأشياء المختلفة تماماً. وبالتالي، فمن المعقول أن نفترض أن علاقة الأوامر بالسلوك يمكن وصفها، على الأقل بشكل عام، بطريقة واحدة،

فإنه من غير المعقول تمامًا أن نفترض أن نفع الشيء نفسه بالنسبة للخطاب الأخلاقي " بدوافع من التوجيه الذاتي، أو التوجيه الاجتماعي، أو التربوي وفقا للواجبات العقلية التي تفترض ما هو مقبول في ذاتها (صباحي، بلا ط، ص ١٣٨).

في بعض الأحيان يكون الخطاب الأخلاقي توجيهيًا: وسيكون المتحدث، بشكل عام يخبر شخصًا آخر بما يجب عليه فعله، أو يرشده، أو ينصحه، أو "يوجهه" ولكن في أوقات أخرى ليس كذلك. فالكلمات التي يتعامل معها فلاسفة الأخلاق على وجه الخصوص... تلعب أدوارًا مختلفة كثيرة وتستعمل هذه الأفعال للتعبير عن الأذواق والتفضيلات، وللتعبير عن القرارات، والاختيارات، وللنقد، والتقييم، والتصنيف، ولتقديم النصح، والتوبيخ، وللتحذير، والإقناع، والتثبيط، وللمدح، والتشجيع، والتوبيخ، ونشر القواعد ولفت الانتباه إليها؛ ولا شك لأغراض أخرى أيضًا. فمن المحتمل أن يكون صحيحًا أنه في جميع هذه الحالات، سيكون سلوك الشخص مرتبطًا بطريقة أو بأخرى بما يقوله المتحدث، متوافقًا أو غير متوافق معه - أحيانًا سلوكه هو، وأحيانًا سلوك الشخص الذي يخاطبه، وأحيانًا سلوك أشخاص محددين آخرين، أو سلوك الناس عمومًا. لكن العلاقات الفعلية، من الواضح تمامًا، ستكون متنوعة للغاية، ولا يمكن تلخيصها في صيغة واحدة مهما كانت.

فإن الطرائق المختلفة التي قد تكون بها الأفعال، كما قلنا، "متوافقة أو غير متوافقة" مع الأقوال، بخلاف كونها أو عدم كونها ما تنص عليه الأقوال. يمكننا الآن أن نرى أنه سيكون من الخطأ الفادح طرح السؤال عن أي من هذه الطرق يُجسد، أو حتى أقربها إلى التجسيد، في الخطاب الأخلاقي؛ لأن الحقيقة هي أنها جميعًا كذلك؛ وكذلك العديد من الطرق الأخرى.

قراراتي الشخصية، ونصائحي للآخرين، والتعبير عن تطلعاتي أو مُثلي العليا، والتعبير عن استيائي، أو نقدي، أو مدحي، والإشارة إلى احتياجاتي الخاصة، أو إلى احتياجات، أو أهداف، أو مصالح الآخرين - كل هذه الأمور شائعة في "الخطاب الأخلاقي"، تمامًا كما

هي شائعة أيضًا، بالطبع، في الخطاب غير الأخلاقي. في كل حالة، لا شك أن هناك بعضًا من العلاقة بالسلوك، ولكن ليس بالضرورة نفس نوع العلاقة في كل حالة. وهكذا نجد في النهاية أن نسختينا من المذهب التوجيهي تخطئان، ليس بنفس الطريقة تمامًا، ولكن بطرق متشابهة جدًا. في شكله العبيثي، يسعى هذا المذهب إلى دمج أداء فعل كلامي واحد فقط، وهو التوجيه، في "الخطاب الأخلاقي"، وحتى في معاني الكلمات الأخلاقية، كما لو أن هذا هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يفعله المتحدث الأخلاقي، مهما كان ما يقوله وفي أي موقف.

أما النسخة الأخرى، فهي ليست مضللة بشكل صارخ كهذه، لأنها لا تفسر مصطلح "توجيهي" بشكل ضيق لدرجة أن توجي بأن من يستعمل تعبيرًا توجيهيًا يجب أن يكون دائمًا، حرفيًا ودقيقًا، يوجه؛ إنما الإيحاء فقط هو أن ما يقال يرتبط دائمًا ارتباطًا وثيقًا بما يُفعل. لكن عند هذه النقطة، يتسلل خطأ مشابه تمامًا، وهو افتراض أن هذه العلاقة يجب تفسيرها دائمًا بنفس الطريقة وتفسيرها، علاوة على ذلك، على نموذج الوصفة الفعلية. لكن القول بأن الخطاب الأخلاقي بشكل عام مرتبط بالسلوك بطريقة واحدة ليس أكثر صحة من القول بأن من ينخرط في الخطاب الأخلاقي يفعل دائمًا شيئًا واحدًا. قد ينخرط المشرع والقاضي والمحامي وعضو هيئة المحلفين جميعًا في "خطاب قانوني". لكن من ناحية أخرى، لن يقوموا جميعًا، بالطبع، بنفس الشيء؛ ولا، من الواضح، لن تكون الأشياء التي يقولونها بشكل فردي مرتبطة بأي طريقة واحدة، مع أن جميعها على الأرجح مرتبطة بطريقة ما بالسلوك البشري. إن "نظرية وصفية محتملة للخطاب القانوني" - والتي قد تتمثل، ربما، في اعتبار لغة التشريع هي اللغة التي يُسعى من خلالها إلى تفسير كل حديث قانوني - ستشترك في معظم مزايا وعيوب نظيرتها في الأخلاق. ولن تُلقى أي ضوء عمليًا على القانون. لا أقصد، بالطبع، أن أقول إنه لا يوجد أي أساس من الصحة في "المنهج التوجيهي" كنظرية أخلاقية؛ ولكنني أقول إن فيه من الزيف ما هو أقل من الحقيقة.

يكن جزء من الحقيقة في الادعاء العام بأن "الخطاب الأخلاقي" ليس مجرد معلومة نظرية بحتة، بل له تأثير على السلوك، وقد يكون الفعل متعارضاً أو متوافقاً مع القول. ولكن طالما ان النظرية لا تكتفي بذكر هذه البديهية التي لا جدال فيها، بل تدعي تقديم تفسير لها، فإنها تبدو لي... خطأ تماماً - ليس فقط لأنه يقترح خطأً أن "التوصيف" هو الرابط بين الأقوال الأخلاقية والأفعال، بل والأخطر من ذلك، أنه يتضمن ضمناً الفكرة الخاطئة تماماً بوجود طريقة واحدة يمكن من خلالها وصف هذا الربط بشكل مفيد.

إن مسألة كيفية تأثير "الخطاب الأخلاقي" على السلوك تحتاج إلى دراسة منفصلة للعديد من الأنواع المختلفة تماماً من التعبير الأخلاقي، وللعديد من المواقف أو السياقات المختلفة تماماً التي قد تحدث فيها التعبيرات الأخلاقية والتي قد تتناقض مع بعضها بين ما هو شر وخير أو بين طيب وخبيث على حد تعبير نيتشه (نيتشه، ١٩٧١، ص ٤٦).

نتائج البحث:

- ١- النزعة التوجيهية المغرضة تؤثر على الأخلاق العامة وتؤسس لسلوك أخلاقي مغاير.
 - ٢- إذا اقترنت الأخلاق مع الأدلجة سوف نصنع أخلاق نفعية موقته خالية من أي مبدأ أخلاقي معقول.
 - ٣- أثر النزعة التوجيهية في الأخلاق الاجتماعية تأخذ بفعاليتها أحياناً أكثر من التربية الأسرية لدى الأفراد.
- القواعد العقلانية في الأخلاق تحكم توجيه هذه النزعة ومقاصدها وتنقد ما ينحرف منها

المصادر والمراجع

- 1- الحساني، سليم، (٢٠٢٥)، فلسفة الأخلاق، ط ١، بيروت، ها تريك.
- 2- حلمي، مصطفى، (٢٠٠٤)، الأخلاق بين الفلاسفة وعلماء الإسلام، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، شبكة الألوكة.
- 3- سبينوزا، باروخ، (٢٠٠٠)، علم الأخلاق، ترجمة جلال الدين سعيد، ط ١، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- 4- صبحي، أحمد محمود، (بلا)، الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي، ط ٢، بيروت، دار المعارف.
- 5- طه عبد الرحمن، (٢٠٠٠)، سؤال الأخلاق، ط ١، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- 6- فروم، إريك، (٢٠٠٧)، الإنسان من أجل ذاته، ترجمة محمود الهاشمي، ط ١، ٢٠٠٧.
- 7- محمد كامل إبراهيم جعفر، (١٩٦٨)، في الفلسفة والأخلاق، بلا ط، مصر، دار الكتب الجامعية.
- 8- مغنية، محمد جواد، (بلا)، فلسفة الأخلاق، بيروت.
- 9- موسى، محمد يوسف، (٢٠١٨) مباحث في فلسفة الأخلاق، مؤسسة نداوي.
- 10- نيتشه، فريدريك، (١٩٧١)، أصل الأخلاق وفصلاها، بلا ط، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، دار مجد.
- 11- Harry J.Gensler, (2025) *Ethics: Contemporary Readings*, Earl W.Spurgin, and James C.Swindal.